

متطلبات الإفصاح المحاسبي لأغراض التحليل المالي

هادي أحمد محمد الصياد*

Abstract:

The financial statements are the basic source of information that helps the financial analyst in making decisions. In addition, the financial statements are the first point to understand the financial structure and interpret the results of unit's activities. So, accounting system output will effect for the results of financial analysis.

ملخص:

تُعد القوائم المالية أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي يستخدمها المحلل المالي في أداء واجبه، والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي. كما تُعد نقطة البداية في فهم الوضع المالي وتفسيره لنتائج أعماله، لذا فسلامة العمل المحاسبي وتعبيره الدقيق عن مجريات الأمور وسلامة تطبيق مبادئ المحاسبة وفروضها يؤثر على صحة القوائم والتقارير المالية ودقتها؛ وبالتالي حتماً ستتأثر نتائج التحليل المالي.

* باحث دكتوراه، جامعة الجزائر3، مراقب حسابات لدى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية، وعضو جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين (خبير محاسبي معتمد).

مقدمة:

تعد القوائم المالية المرجع الرئيس في توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية العمومية)، والأداء (قائمة الدخل)، والتغيرات في المركز النقدي (قائمة التدفقات النقدية)، تكون ملائمة وموثوقاً فيها لدى قطاع عريض من المستخدمين، بحيث يأخذ كل صنف ما يراه مناسباً في اتخاذ القرارات. ونظراً لتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فإن القوائم المالية قد صُممت من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة والعريضة لجميع الفئات المستخدمة لها، لذا فقد اتسمت بالعمومية لا الخصوصية. وبذلك فهي توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حداً أدنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، مع مراعاة أن أي معلومة خاصة تطلبها كل فئة منها على حدة، يمكن أن توفر لها في حالات استثنائية وحسب متطلبات الظروف. فتصميم نموذج خاص للعرض والإفصاح لتلبية احتياجات كل فئة على حدة غير ممكن.

أما فيما يخص الغرض من استخدام المعلومات فيجب أن يرتبط بخاصية الملاءمة، بوصفها المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات، التي تخضع لاحتياجات الفئات المستخدمة لها. وفيما يتعلق بالطرق والبدائل، فإن الإفصاح المناسب يتطلب أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها، وأن ترتب وتنظم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث تمكن المستخدم من قراءتها ببسر وسهولة. وبذلك يتم الإفصاح عن المعلومات التي قد تؤثر بصورة جوهرية على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى

والتفاصيل، إما في الملاحظات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى. ويراعى أيضا في عملية الإفصاح التوقيت المناسب حتى تزيد من قيمة المعلومات ويجعلها أكثر ملاءمة في اتخاذ القرار.

ونظراً لأن معيار الإفصاح موضوع واسع ويحتوي على جميع البيانات والمعلومات المحاسبية الضرورية لتحقيق الفائدة لمستخدميها (اتخاذ القرارات)، فإن مبدأ الإفصاح لا ينظر إلى القوائم المالية كهدف بحد ذاتها، وإنما كوسيلة لمساعدة الأطراف المتنوعة لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

أهمية الدراسة:

حظى موضوع الإفصاح بأهمية كبيرة من قبل المعاهد والجمعيات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة؛ وعلى الأخص هيئات البورصات العالمية لما له من تأثير كبير على قرارات المستثمرين. فصحة القياس وسلامة وكفاية الإفصاح عن البيانات المالية شرطان أساسيان لضمان إمكانية التحليل المالي السليم، والعكس صحيح. وتزيد من أهمية هذه الدراسة الأسباب الآتية:

1- التزام المهنيين والقائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سواء عند إعداد البيانات المحاسبية أو عند تدقيق تلك البيانات؛

2- يلقي مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة من حيث المعيار قبولاً كبيراً من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة؛

3- تعدد واختلاف مستويات وأنواع الإفصاح للمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها، الأمر الذي يتطلب معرفة المستوى المتاح أو الممكن من الإفصاح؛

4- تأثير نتائج التحليل المالي وكذا اتخاذ القرارات بمستوى الإفصاح من حيث شكل ومحتوى القوائم المالية المنشورة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المعلومات المحاسبية الملائمة التي تحتويها القوائم المالية المنشورة ومدى ملاءمتها لاحتياجات التحليل المالي بهدف مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- دراسة الإفصاح من حيث مفهومه، أنواعه، ومستوياته عند القدر الملائم من البيانات والمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها؛
- 2- دراسة المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية من حيث تحديد كل من المعلومات التي يستخدمها المستخدم، الغرض من استخدامها، طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، أساليب وطرق الإفصاح عنها، وكذا توقيت الإفصاح عن المعلومات؛
- 3- دراسة مدى ملاءمة القوائم المالية المنشورة لاحتياجات التحليل المالي ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

إشكالية الدراسة:

تعد المحاسبة نظاماً خاصاً للمعلومات يهدف إلى تزويد المستخدمين والأطراف ذات العلاقة في الوحدة الاقتصادية بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لذا يعتمد توفير البيانات على النظم المحاسبية التي تحكم المعالجة المحاسبية لكثير من البيانات والمعلومات المالية اعتماداً على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويعبر عن تلك البيانات في تقارير مالية منشورة موحدة لكافة المستخدمين. وهنا يمكن القول بأنه يجب توفر عنصر الإفصاح المناسب والملائم والكافي للبيانات والمعلومات المالية المرتبطة بالوحدة المحاسبية، والذي يتطلب أن تصمم القوائم المالية والموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس دقة الأحداث. وأن تتضمن معلومات كافية تجعل من القوائم المالية مفيدة وغير مضللة؛ لذلك يقوم مبدأ الإفصاح عن المعلومات بدور هام في تحديد نوعية البيانات المحاسبية التي تنشر.

وفي هذا الشأن، وجدت اتجاهات متعارضة يطالب بعضها بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالوحدة المحاسبية، والآخر تطالب بعدم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات على الإطلاق، أو وضعها في صورة تجميعية مفرطة. ومن جهة أخرى، ميز الفكر المحاسبي بين إفصاح تقليدي يهتم بالمستخدم متوسط الفطنة، وإفصاح معاصر يهتم بتقديم معلومات ملائمة للمستثمرين الواعيين والمحللين الماليين تساعد في اتخاذ قراراتهم.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة الرئيسية في السؤال الجوهرية: ما أهمية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بغرض التحليل المالي؟

ولغرض الإلمام بالموضوع وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما هو مفهوم ومستوى، وأنواع الإفصاح؟
- 2- ما هي المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟
- 3- ما مدى ملائمة القوائم المالية المنشورة لاحتياجات التحليل المالي؟

1- مفهوم الإفصاح:

يعرف الإفصاح بأنه "عرض كل المعلومات المحاسبية وثيقة الصلة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت كمية أو نوعية بطريقة تساعد الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات، وتساعد من تخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث المستقبلية الاقتصادية"¹. ويتطلب مبدأ الإفصاح نشر المعلومات بشكل ومحتوى القوائم المالية بأسلوب مفهوم ومنسجم مع معايير المحاسبة الدولية، وأن تحتوي على جميع المعلومات الجوهرية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة².

¹ خالد الخطيب، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (18)، العدد الثاني، 2002، ص 154.

² محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل القوائم المالية، (الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1995)، ص 25.

2- مستويات الإفصاح:

تقوم المحاسبة بتوفير معلومات مفيدة لأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية تساعد في اتخاذ قراراتهم وتحدد شكل ودرجة علاقاتهم بالوحدة من خلال التقارير المالية التي تنشرها. ويعتمد هذا على مبدأ الإفصاح الذي يطالب بأن تفصح الوحدات الاقتصادية في تقاريرها إفصاحاً دقيقاً ومحدداً عن البيانات والمعلومات المالية المرتبطة بها. وإزاء ذلك، يوجد اتجاهان متعارضان يطالب الأول بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالوحدة وما يحيط بها من مخاطر خاصة في إفشاء أسرارها التي تمثل إحدى عناصر تميزها عن غيرها، كما يطالب بإنتاج فيض من البيانات وهو ما قد يؤدي إلى إرباك المستخدمين، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من تلك البيانات والمعلومات.

في حين يطالب الآخر بعدم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات على الإطلاق، أو وضعها في صورة تجميعية مفرطة. وهذا حتماً يؤدي إلى أن الأطراف ذات العلاقة لا يمكنها التعرف على حقوقها الطبيعية، ناهيك عن إتباع هذا الإجراء الذي سيؤدي إلى إفراغ المحاسبة من أحد أهدافها، وهو وظيفة توفير المعلومات لمن يشاء من تلك الأطراف¹.

وهنا يمكن القول أن الإفصاح العادل يتطلب اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مقبولة وتقديم معلومات بطريقة مناسبة وموثوق بها وقابلة للمقارنة

¹ عبد المقصود محمد ديبان، "متطلبات الإفصاح عن الأداء المالي والمستقبلي في القوائم المالية المنشورة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، مج 24، 1987، ص2.

وسهلة الفهم، لتمكين الأطراف ذات العلاقة من فهم تأثير أي عمليات أو أحداث أو ظروف معينة على المركز والأداء المالي للوحدة الاقتصادية محل الدراسة. وهذا ما يؤكد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) 'عرض البيانات المالية' بأن العرض العادل للمعلومات يقتضي أن يكون صادقاً لأثر المعاملات، والأحداث، والظروف الأخرى، للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف، وأن ينتج عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بيانات مالية تحقق عرضاً عادلاً¹.

وانطلاقاً من ذلك، هناك ثلاثة مستويات من الإفصاح الكافي والعادل والشامل². فالإفصاح الكافي يتطلب بأن تحتوي القوائم المالية الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لكي تكون مفيدة للمستثمر عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. أما الإفصاح العادل فيعني ضرورة توفير رعاية متوازنة من البيانات والمعلومات في القوائم والتقارير المالية لاحتياجات كافة الأطراف المعنية. في حين يشير الإفصاح الشامل إلى ضرورة عرض

¹ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2004، (عمان، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2006)، ص 565.

² يمكن الرجوع إلى:

أ- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005)، 182؛

ب- أحمد الخطيب، دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرارات للمتعامل في سوق الأوراق المالية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (3)، 1999، 72؛

ت- رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، (عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 447-449.

كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل مباشر أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية، وهو ما يعني ضرورة توفير المعلومات المتصلة بالهدف من الإفصاح توفيراً كاملاً. لذا يتطلب هذا النوع من الإفصاح تصميم القوائم المالية بشكل يعكس بدقة الأحداث والحقائق الجوهرية التي أثرت على الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية ما وتغطيتها لأي معلومات ذات تأثير ملموس على قرارات مستخدمي القوائم المالية وألا تُحجب أو تُحذف أي معلومات تكون جوهرية أو هامة للمستخدم.

3- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسة الآتية:

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات:

نظراً لتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فإن الغرض من استخدامها، من قبل جهات متعددة، يكون أيضاً مختلفاً. لذا تحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات يساعد في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث المحتوى أو شكل وصورة العرض، وكذا ما تملكه الجهة المستخدمة من خبرة في تفسير الإيضاحات المتوفرة، تكون ملائمة لاستخدامات جهة أو فئة معينة، وغير ملائمة لأخرى لا تملك المهارة والخبرة الكافية لفهم تلك الإيضاحات. وفي عالم مهنة المحاسبة استقر الرأي النهائي على جعل المستخدم المستهدف بالمعلومات المحاسبية، ممثلاً في مجموعة من الفئات التي يُحتمل أن تستخدم التقارير المالية. لذا صُممت القوائم المالية من حيث

الشكل والمحتوى لتخدم الأغراض العامة والعريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم وهم الملاك، الدائنون، المديرون، وغيرهم¹. على أن يكون التركيز على احتياجات الملاك الحاليين والمحتملين منهم والدائنين بصورة رئيسة.

ب- تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب أن يرتبط تحديد الغرض من استخدام المعلومة بخاصية الملاءمة التي تحدد نوع وطبيعة المعلومات واجب الإفصاح عنها. وهذا ما يمثل المعيار النوعي للمعلومات، أما معيار الأهمية النسبية فهو يحدد مقدار المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها من حيث حجمها وكميتها. وإزاء ذلك، تُعد معلومة ملائمة لمستخدم معين، إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة منها في غرض معين. فمثلاً يركز المستثمرون على بنود المعلومات التي تساعد على تحديد القدرة الكسبية والمؤشرات المستقبلية المتوقعة للوحدة الاقتصادية، بينما تركز اهتمامات محلي الائتمان على بنود المعلومات التي تساعد على تحديد قدرة الوحدة على السداد والوفاء بالتزاماتها المالية، وهكذا بقية الفئات². ولا غرابة في ذلك، لأن الاختلاف مرتبط أساساً باختلاف طبيعة المعلومات التي يحتاجها

¹ موسى الوحش، "الإفصاح المالي ودوره في خدمة الاقتصاد"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني السادس بعنوان المحاسبة في خدمة الاقتصاد للفترة 22-23 سبتمبر 2004م، عمان، الأردن، ص3.

² علي محمد حسن هويدي، "القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان: دراسة اختبارية"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد الأول، يناير 1993، ص164.

الطرفان (المستثمرون ومحضو الائتمان) المختلفان في الطبيعة، ويستفاد من هذه النتيجة في مراعاة احتياجات الفئات المستخدمة للمعلومة في الدولة التي تحاول وضع تشريع يلزم الوحدات الاقتصادية العاملة فيها بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي.

ج- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: المعلومات المحاسبية هي التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية التقليدية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعذر عرضها في صلب تلك القوائم، وعرضت في الملاحظات المرفقة بها التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

وبالرغم من إعداد تلك القوائم وفقاً لمجموعة من المبادئ والفروض التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين المهتمين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية؛ إلا أنها وجدت مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، منها مبدأ ثبات وحدة النقد، التكلفة التاريخية، مفهوم الحيطة والحذر، والأهمية النسبية وغيرها.

وفي ذلك، هناك من يرى أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يحتم إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد تلك القوائم، من خلال إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص والمعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجيح كفة خاصية الملاءمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وإجراء نوع من المقايضة بين

خاصية الملاءمة والخواص الأخرى التي تمثل قيدا على ملاءمة المعلومات¹.

وقد نتج عن ذلك المطالبة بتوسيع نطاق الإفصاح في القوائم المالية من زوايا متعددة منها²:

1- الدعوة إلى استخدام أنماط جديدة من المقاييس المحاسبية تكون مبنية على مفاهيم مستمدة من نظرية الاحتمالات (كمقياس المدى، التباين، والانحراف المعياري)، تكون أكثر واقعية في تحديد بعض القيم خصوصا قيم المخصصات ومصاريف الإهلاك التي يتم تقديرها في ظل حالة من عدم التأكد.

2- شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية، مثل: الإفصاح عن القيمة الجارية والاستبدالية للأصل الثابت جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية خصوصا عند وجود فرق جوهري بينهما.

3- الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية مثل: الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية والاجتماعية.

¹ خالد الخطيب، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (18)، العدد الثاني، 2002، ص 161.

² محمد عبد الله علي المهندي، " أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2004)، ص ص 53-54.

4- الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات أصلية مصحوبة بمدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات.

5- الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار في ظل معدلات التضخم المرتفعة نسبياً التي تمر بها بعض البلدان.

ولتحقيق تلك المطالبة بتوسيع نطاق الإفصاح فإنه يجب مراعاة اعتبارين مهمين عند القيام بذلك:

الاعتبار الأول: وجود مهارات وخبرات متخصصة تستطيع توفير تلك المتطلبات، خصوصاً عند الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية، لقلة وجودها.

الاعتبار الثاني: عدم الإغراق المفرط في التفاصيل، فقد يقود إلى إرباك المستخدمين، أو إلى عدم تمييزهم بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية. ناهيك عن أن التوسع في الإفصاح قد يؤدي إلى جعل التحليل المالي أكثر صعوبة عند إجراء عملية إعادة تجميع وترتيب وتصنيف البيانات والمعلومات، بغية الحصول على مجموعات معينة تكون ذات مغزى في عملية التحليل المالي¹.

وفي ذات السياق، هناك من يرى أن التوسع في نطاق الإفصاح يجب أن يحدد في اتجاهين في آن واحد أولهما: إفصاح متعدد بحيث تقدم البيانات والمعلومات الملانمة لمن يطلبها والشكل الذي يفيد في صنع واتخاذ القرار

¹ صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص ص50-51.

المطلوب، أي عدم الاختصار على الشكل التقليدي للقوائم المالية المعدة للغرض العام. وثانيهما: إفصاح مستمر، وعدم الاختصار على القوائم السنوية أو حتى ربع السنوية ومحاولة إعداد القوائم المالية المشفوعة بالإفصاح المطلوب في فترات زمنية قصيرة نسبياً، كل ذلك من أجل خلق صورة حركية عن واقع النشاط في الوحدات الاقتصادية، وجعلها أكثر واقعية في التعبير عن أدائها الاقتصادي واتجاهات هذا الأداء¹.

وإزاء ذلك، يتفق الباحث مع من يرى بضرورة الموازنة بين تكلفة إعداد التقارير ونشرها، وتوفير الوضوح المناسب فيها لصالح الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات، فمثلاً التحليل المالي لا يتطلب إعداد قوائم مالية خاصة ولكن يفضل إعداد كشوف تحليلية وتقارير تفصيلية مناسبة تكون مرفقة بالقوائم المالية.

د- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية، وبشكل يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة². وأن تراعي الوحدات المستوى الملائم لمقدرة مستخدمي التقارير على الوصول إلى مضمون الإفصاح بدون

¹ شريف محمد البارودي، "دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرارات للمتعاين في سوق الأوراق المالية"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (3)، 1999، ص 93-94.

² Pernan S. and Jane .Q. ,Financial Statement Analysis the prediction of stock Returns, Journal of Accounting and Economies, Autumn, 1989,pp202-239.

الحاجة إلى تأويله، ولا ينبغي للمعلومات أن تكون ضئيلة أو غامضة، بحيث يمكن وصفها بالتلميحات أو الإرشادات غير المباشرة، وإلا احتاج الإفصاح إلى إفصاح آخر. لذلك يجب الإفصاح عن أية معلومة يكون لها أثر ملموس على تقدير القارئ. وهنا يمكن القول إن الإفصاح يكون كافياً وملائماً وعادلاً عندما تعرض القوائم المالية عرضاً علمياً سليماً ترتب فيها العناصر والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع مبادئ المحاسبة بحيث تخدم الطوائف المستخدمة وفي مقدمتهم "المحللين الماليين"¹. وبذلك يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الأثر المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية*، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى والتفاصيل إما في الملاحظات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكمل².

د- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب من الأمور الهامة التي تزيد من قيمتها، ويجعلها أكثر ملاءمة في اتخاذ القرارات الصائبة، أما إذا لم

¹ صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص 52.

* أساليب الإفصاح المألوفة والشائع استعمالها: صياغة وترتيب القوائم المالية ذات الطابع الرسمي، التعبيرات أو الملاحظات الهامشية الملحقه بالقوائم المالية، القوائم والجداول الملحقه بالتقارير المالية، المصطلحات أو الشروح التفصيلية وكذا البيانات التفصيلية الإضافية المدرجة بين الأقواس، تقارير مجلس الإدارة والوحدة، وتقرير مراقب الحسابات.

² عبد المقصود محمد دبيان، مرجع سابق، ص ص 20-21.

تتشر في الوقت المناسب فإن تلك المعلومات تصبح قليلة القيمة، وتنخفض صلاحيتها وأهميتها¹.

ويمكن الاسترشاد بتلك المتطلبات-خاصة الإفصاح- في الحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية، وكذا من أجل حماية المستخدمين، ومساعدتهم في اتخاذ قرارات معينة. وبالرغم من المتطلبات الخاصة بالإفصاح التي أشارت إليها المنظمات المالية المهنية والعلمية والباحثين، إلا أن توافر المعلومات المناسبة بالقوائم المالية، وخاصة المحاسبية منها، قد تكون غير كافية ولا تلبي احتياجات المستخدمين خاصة المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتي سنذكر أهمها لاحقاً².

4- ملاءمة القوائم المالية المنشورة لاحتياجات التحليل المالي:

من المهام التي يقوم بها المحلل المالي قبل القيام بعملية التحليل المالي فحص مخرجات النظام المحاسبي، كونها المادة الخام لعملية التحليل، من خلال معرفة ملاءمتها وإمكانية الاستفادة منها والحكم على كفاءة المعلومات الواردة في القوائم المالية؛ من أجل توفير المعلومات المناسبة للأطراف المستفيدة التي تسهم في اتخاذ قرارات رشيدة. فدقة المدخلات وكفايتها

¹ سمير البهلول ميلود بالحاح، "العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية بالأردن، 2006م)، ص 21.

² عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، "دور القوائم البيئية في ترشيد قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف، العدد (11)، يوليو 1995م، ص 25.

وملاءمتها تؤثر على نتائج التحليل المالي. لذلك، حظيت التقارير المالية في الدول المتقدمة بكثير من الدراسات النظرية والميدانية من جانبي المنظمات المهنية والمعاهد العلمية، التي تتولى وضع توصياتها بخصوص معايير المحاسبة والمراجعة، ومتابعة تنفيذها وتحديثها أولاً بأول. بالإضافة إلى الضغوط من جانب المستخدمين بإلزام الوحدات بتقديم قوائم مالية متعددة الأغراض ومعلومات تفصيلية يتم الإفصاح عنها بصورة دورية ومنظمة. وبالمقابل نجد في الدول النامية أن التقارير لم تحظ بالدرجة نفسها من الاهتمام، كما في الدول المتقدمة، وقد يرجع السبب لعدم وجود فئة من المحللين الماليين تطالب بالمزيد من المعلومات المالية¹.

ولتحديد مدى ملاءمة القوائم المالية المنشورة بغرض التحليل المالي يمكن حصر أوجه القصور التي تحتويها تلك القوائم في بندين رئيسيين هما:

البند الأول: القصور في التشريعات والقوانين:

يسفر قصور التشريعات والقوانين، وغياب الرقابة الحكومية والمنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، التي تفرض نوعية ومقدار البيانات المالية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وإلزام الوحدات باتباع معايير وقواعد محاسبية معينة يعتمد عليها كمرشد أساسي في كيفية قياس وتوصيل المعاملات المالية للوحدات الاقتصادية؛ عن توفير فرص

¹ عيد محمود حميدة، "تقييم فاعلية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل 2001، ص 303.

للتلاعب بالبيانات المالية، ويولد مخاطر استغلال، وبالتالي الخضوع لرغبات الإدارة في الإفصاح بالشكل والكيفية التي تراها. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمات مالية، وتراجع ثقة المجتمع فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية¹.

وبناء على ذلك، فغياب التشريعات وضعف رقابة الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة ستولد بيانات غير قابلة للمقارنة، خصوصاً عند المفاضلة بين المبادئ المحاسبية التي تعالج بنداً معيناً؛ نظراً لعدم الاتساق والتعبير الموحد لنفس المعاملات المالية، ناهيك عن فقدان الكثير من الخصائص الأساسية للمعلومات التي يجب أن تتوفر فيها، وبالتالي تفقد من قدرة تلك المعلومات التأثير على اتخاذ القرار، الأمر الذي يزيد من خطورة الوضع عند القيام بعملية التحليل المالي.

البند الثاني: القصور في عملية القياس والتوصيل:

يظهر القصور في القياس المحاسبي للبيانات المنشورة لاعتماد الأخيرة في إعدادها على مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية (فرض القياس النقدي، فرض ثبات وحدة النقد، فرض الاستمرارية، وكذا مبدأ التكلفة التاريخية). فالتعبير في القوائم المالية بشكل نقدي واستخدام النقود كمقياس يفقد المعلومات صلاحيتها لأغراض اتخاذ القرارات؛ نظراً لأن النقود مقياس غير ثابت، ومن ثم فالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تكون

¹ عبد الحميد مانع علي الصيغ، "المعايير المحاسبة الدولية دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، 1998)، ص 125.

معدة عن قوة شرائية مختلفة وغير متجانسة¹. وبالتالي تكون المعلومات غير ملائمة للتحليل المالي، خصوصاً في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية، مجال المقارنة، طويلة نسبياً.

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض نواحي القصور في التوصيل أو العرض والإفصاح يمكن بيان أهمها في الآتي:

- 1- ينتج تنوع واتباع قواعد محاسبية متعارف عليها من وحدة محاسبية لأخرى، اختلافاً في مخرجات القوائم المالية المنشورة إلى حد كبير، تبعاً لنوع وطبيعة الأسس والطرق والسياسات التي تتبعها كل وحدة في القياس². كما تظهر المخرجات أرقاماً متناظرة مختلفة في كل من قائمة الدخل والميزانية، وهو ما ينعكس على موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي عن أداء الوحدتين، لتصبح تلك المؤشرات بلا معنى وغير قابلة للمقارنة المكانية والزمنية³.
- 2- صعوبة تطبيق مؤشرات التحليل المالي خصوصاً تلك المتعلقة بالربحية والسيولة ومعدلات الدوران، وهي مؤشرات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمستثمرين والمقرضين.

¹ هادي أحمد محمد الصياد، "دراسة طرق تقييم أصول المنشآت العامة المحولة إلى الخصخصة في الجمهورية اليمنية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006م)، ص 60.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الانتقائي: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، (عمان، دار وائل للنشر، 2003)، ص 13.

³ هشام احمد حسبو، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، (القاهرة، مكتبة عين شمس، بدون تاريخ)، ص 120.

3- عدم التزام منشآت الأعمال بمتطلبات الإفصاح الواردة في التشريعات القائمة، وتفاوت درجات العرض من وحدة إلى أخرى، مما يعني انعدام مراقبة ودقة النشر.

4- عدم عرض أي تقارير عن التغيرات في حقوق الملكية أو الأرباح المحتجزة وتغيرات المركز المالي أو التدفقات النقدية. كما لا توجد إيضاحات مرفقة للإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة، والارتباطات المالية الكبيرة، والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وحتى تاريخ النشر¹.

5- عدم الاهتمام بالمعلومات التي تهتم المستثمرين والمقرضين بحيث تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.

6- تمسك المحاسبين بالموضوعية والارتباط بالمبادئ المحاسبية المتصفة بالقبول العام، يقلل من فعالية الإفصاح المحاسبي خصوصاً في خدمة قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية.

7- تحتوي القوائم المالية المنشورة على البيانات ذات الطبيعة الكمية بوصفها عنصراً مهماً من مدخلات القرار، إلا أنها تغفل البيانات ذات الطبيعة الوصفية (سمعة الإدارة، المشكلات الفنية للتسويق، والآثار

¹ يمكن الرجوع إلى:

أ- وليد ناجي الحياي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية، (عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996)، ص75؛
ب- منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، (عمان، دار وائل للنشر، 2005م)، ص23.

البيئية...) التي لا تقل أهمية عن سابقتها وبخاصة في مجال التحليل المالي لأغراضه المختلفة.

الخلاصة:

لكي يحقق التحليل المالي الغرض المرجو منه، على المحلل المالي المعرفة بنقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية، والقيام بالبحث والمعالجة المناسبة لأوجه القصور ومنها الإفصاح حتى يتمكن مستخدمو البيانات من الاعتماد على بيانات صحيحة في اتخاذ القرارات، وبالتالي تلبية احتياجات كافة المستخدمين ومن بينهم المحللين الماليين.

ويجب الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تكون لها آثار فعلية أو متوقعة على قرارات مستخدمي المعلومات إذا كان إغفال الحدث له تشويه على ما يقدم للمستخدمين؛ الأمر الذي قد يلحق بهم الضرر؛ نظرا لاعتمادهم في اتخاذ قراراتهم على مخرجات غير جيدة، وأن يكون مضمون الإفصاح مؤكدا بأن القوائم المالية غير مضللة، وهذا ينسجم مع مبدأ الإفصاح الكامل الذي يطالب بأن يحتوي التقرير المالي على حقائق مالية جوهرية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي.

ويعتبر أن التحليل المالي الذي يعتمد فقط على القوائم المالية كمدخلات وحيدة غير موضوعي أو قاصر. لذا حرصت كثير من الدراسات والبحوث والمنظمات المهنية على توفير المعلومات بالقدر اللازم والكافي. فالتحليل المالي يستلزم كماً ومستوى من المعلومات المالية وغير المالية، نحصل عليها من الوحدة ومن غيرها، بعضها محاسبي وبعضها غير محاسبي، وقد تكون سياسية، وقانونية، وبيئية، وضرائبية، وغيرها. ومن أهم تلك

المعلومات، آثار التضخم، تكلفة الفرصة البديلة للقرار، المركز التنافسي للوحدة ممثلاً بحصتها في الأسواق، تلخيص للسياسات المتبعة، معلومات عن الالتزامات المحتملة وطويلة الأجل، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية... مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بين العائد منها وتكلفة إعدادها.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

- 1- تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل القوائم المالية، (الرياض مطابع جامعة الملك سعود، 1995).
- 2- حسبو، هشام احمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، (القاهرة، مكتبة عين شمس، بدون تاريخ).
- 3- الحسني، صادق، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1998).
- 4- حنان، رضوان حلوه، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، (عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2003).
- 5- الحياي، وليد ناجي، محمد عثمان البطمه، التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية، (عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996).
- 6- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2004، (عمان، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2006).
- 7- لطفي، أمين السيد أحمد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005).

- 8- محمد، منير شاكر، وآخرون، التحليل المالي منخل صناعة القرارات، (عمان، دار وائل للنشر، 2005).
- 9- مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، (عمان، دار وائل للنشر، 2003).
ثانيا: الدوريات:
- 10- البارودي، شريف محمد، دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرارات للمتعامل في سوق الأوراق المالية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (3)، 1999.
- 11- حميدة، عيد محمود، "تقييم فاعلية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل 2001.
- 12- الخطيب، أحمد، "دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرارات للمتعامل في سوق الأوراق المالية"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد (3)، 1999.
- 13- الخطيب، خالد، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (18)، العدد الثاني، 2002.
- 14- دبيان، عبد المقصود محمد، "متطلبات الإفصاح عن الأداء المالي والمستقبلي في القوائم المالية المنشورة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، مج 24، 1987.
- 15- محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح، "دور القوائم البينية في ترشيد قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف، العدد 11، يوليو 1995.

16- هويدي، علي محمد حسن، " القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمؤخذي قرارات الاستثمار وقرارات الانتماء: دراسة اختبارية"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد الأول، يناير 1993.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

17- بالحاح، سمير البهلول ميلود، " العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (كلية العلوم المالية والمصرفية بالأردن، 2006).

18- الصياد، هادي أحمد محمد، "دراسة طرق تقييم أصول المنشآت العامة المحولة إلى الخصخصة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر، 2006).

19- عبد الحميد مانع علي الصيغ، " المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، 1998).

20- المهندي، محمد عبد الله علي، " أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة آل البيت، 2004).

رابعاً: المؤتمرات والندوات:

21- الوحش، موسى، " الإفصاح المالي ودوره في خدمة الاقتصاد"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني السادس بعنوان المحاسبة في خدمة الاقتصاد للفترة 22-23 سبتمبر 2004، عمان، الأردن.

ب- المراجع الأجنبية:

22- Pernan S. and Jane .Q. ,Financial Statement Analysis the prediction of stock Returns, Journal of Accounting and Economies, Autumn, 1989.